الأزمة «تطرد» 125 ألف مغربي من إيطاليا

■ أخبار اليوم ■

بعد أن تمت تسوية وضعية 15 ألف مغربي برسم مشروع قانون 31 يوليوز 2012، كشف تقرير أصدرته مؤسسة «إيسمو» الإيطالية الحقوقية وغير الحكومية أن المهاجرين المغاربة المقيمين بإيطاليا في وضعية قانونية، يأتون في الرتبة الثالثة داخل قائمة المهاجرين الأجانب الذين قرروا مغادرة إيطاليا، والعودة إلى بلدهم الأصلي أو للإقامة في بلد آخر. وحسب التقرير، فإن أكثر من 125 ألف مهاجر مغربي غادروا إيطاليا منذ يوليوز 2011 بعد أن صرحوا للسلطات المختصة في روما في الأقاليم برغبتهم في تغيير الإقامة. وهذا يمثل 10 في المائة من مجموع المهاجرين الأجانب الذين قرروا مغادرة هذا البلد.

وأكد التقرير أن عدة عوامل تحكمت في اتخاذ هذا القرار: منها تزايد نسبة البطالة في أوساط المغاربة بنسب مقلقة تفوق 50 في المائة، وتدهور وضعهم الاجتماعي وعدم الاستقرار في العمل، واستمرار الحكومة الإيطالية في فرض ضرائب ورسوم جديدة على الاستهلاك، تؤثر سلبا على قدرتهم الشرائية.

وكانت حكومة ماريو مونتي قد أصدرت الأسبوع الماضي ثالث قرار برفع الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المواد الاستهلاكية بنقطة واحدة لترتفع خلال ستة أشهر من 19 في المائة إلى 23 في المائة، وقررت أيضا تخفيض الميزانية المخصصة للمساعدات الصحية التي يستفيد منها المهاجرون الأجانب بحوالي 5،3 مليار أورو.

والمغاربة، حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هم الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيطاليا منذ 2009، ذلك أن ثلث المغاربة المقيمين في هذا البلد يعيشون بموارد زهيدة يحصلون عليها في إطار التعويض عن البطالة، فيما سيكون على المهاجرين المغاربة الذين تمت تسوية وضعيتهم بمقتضى مرسوم قانون يوليوز2012 تسديد رسوم أكثر من أجل الحصول على بطاقة الإقامة، أو من أجل تجديدها ودفع غرامات أكثر في حالة السياقة بسرعة (1300 أورو)، إضافة إلى تخفيض المساعدات الاجتماعية أو إلغائها في بعض الأقاليم الإيطالية، والطرد من المسكن بالنسبة للذين توقفوا عن تسديد قيمة الرهونات العقارية أو تسديد الإيجارات.